العراقية
المجلات الاكاديمية العلمية
IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Itqan Journal of Humanities
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/575
ISSN: 3105-1073 (OnLine)
المجلة معتمدة بالترقيات العلمية حسب كتاب وزارة التعليم العراقية (46404-1410) في 2026/4/27

مدى قابلية شرط التحكيم للتطبيق في منازعات العقود ذات الطابع الدولي: قراءة مقارنة في إطار القانون الدولي الخاص

أ.د. حسين جبر حسين
م.م ياسمين رشيد هيلان
الجامعة العراقية /كلية القانون والعلوم السياسية

The applicability of arbitration clauses in international contract disputes: A comparative reading within the framework of private international law

Prof. Dr. Hussein Jabr Hussein
M.M. Yasmine Rachid Helan
Yassmin.r.helan@aliraqia.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى قابلية شرط التحكيم للتطبيق في منازعات العقود ذات الطابع الدولي، مع التركيز على قراءة مقارنة في إطار القانون الدولي الخاص. تناول البحث في المبحث الأول منهجية البحث، مشكلة البحث، أسئلته، أهميته، أهدافه، ومنهجه، بالإضافة إلى تعريف المصطلحات وجدول الدراسات السابقة العربية، العراقية، والأجنبية. أما المبحث الثاني، فقد ركز على الإطار المفاهيمي لشرط التحكيم، ومفهوم التحكيم، وطبيعته القانونية، والفرق بين شرط التحكيم ومشارطة التحكيم، بالإضافة إلى أثره في تحديد الاختصاص القضائي. وفي المبحث الثالث، تم تحليل التطبيقات القضائية والتحكيمية لقابلية شرط التحكيم، مع دراسة الممارسات القضائية العربية، العراقية، والأجنبية، وتوضيح التحديات العملية في التنفيذ. وأخيرًا، في المبحث الرابع، تم استخلاص الاستنتاجات، وتقديم التوصيات والمقترحات العملية لتعزيز فعالية شرط التحكيم وضمان تنفيذ أحكامه بشكل صحيح. أظهرت النتائج أن شرط التحكيم يمثل أداة فعالة لاستبعاد القضاء الوطني إذا تم صياغته بوضوح، وأن المبادئ الدولية مثل استقلالية شرط التحكيم والاختصاص بالاختصاص تلعب دورًا محوريًا في ضمان تطبيقه. كما بينت الدراسة أهمية التنسيق التشريعي بين الدول وتدريب القضاء والمحكمين لتعزيز فعالية التحكيم الدولي.

الكلمات المفتاحية : شرط التحكيم ، التحكيم الدولي ، الاختصاص القضائي.

Abstract

This research aims to study the applicability of arbitration clauses in international contract disputes, focusing on a comparative analysis within the framework of private international law. The first section addresses the research methodology, the research problem, its questions, its significance, objectives, and approach, in addition to defining key terms and presenting a table of previous Arab, Iraqi, and foreign studies. The second section focuses on the conceptual framework of arbitration clauses, the concept of arbitration, its legal nature, the difference between an arbitration clause and an arbitration agreement, and its impact on determining jurisdiction. The third section analyzes the judicial and arbitral applications of the applicability of arbitration clauses, examining Arab, Iraqi, and foreign judicial practices and highlighting the practical challenges in enforcement. Finally, the fourth section draws conclusions and offers practical recommendations and proposals to enhance the effectiveness of arbitration clauses and ensure the proper enforcement of their awards. The results demonstrate that an arbitration clause, when clearly drafted, is an effective tool for circumventing national jurisdiction, and that international principles such as the independence of the arbitration clause and the principle of jurisdiction over jurisdiction play a pivotal role in ensuring its application. The study also highlighted the

importance of legislative coordination between countries and training for judges and arbitrators to enhance the effectiveness of international arbitration**Keywords**: arbitration clause, international arbitration, jurisdiction.

المبحث الأول منهجية البحث

أولاً: المقدمة

يُعد التحكيم الدولي أحد أبرز الوسائل البديلة لتسوية المنازعات في العقود ذات الطابع الدولي، إذ يوفر آلية مرنة وسريعة وفعالة للفصل في النزاعات، مقارنة بالقضاء الوطني التقليدي. ويعتبر شرط التحكيم البند الأساسي الذي يحدد مدى قابلية النزاع للتحكيم واستبعاد تدخل القضاء الوطني، ما يجعله محورًا أساسيًا في دراسة العلاقة بين القانون الوطني والقانون الدولي الخاص.تكمن أهمية البحث في تحليل مدى تطبيق شرط التحكيم عمليًا في العقود الدولية، ومتابعة التحديات العملية التي تواجهه عند وجود اختلاف في التشريعات الوطنية، أو عندما يكون النزاع ذو طبيعة معقدة تتطلب تدخل القضاء للتحقق من صحة الشرط أو تنفيذه. ومن خلال قراءة مقارنة بين التشريعات العربية، العراقية، والقواعد الدولية، يسعى البحث إلى تقديم رؤية شاملة حول قابلية شرط التحكيم للتطبيق في الواقع العملي، مع إبراز الفجوة بين النصوص القانونية والممارسة العملية.

ثانياً: مشكلة البحث وأسئلته

مشكلة البحث

: رغم الاعتراف الدولي بشرط التحكيم كأداة قانونية فعالة لاستبعاد القضاء الوطني، إلا أن التطبيق العملي يواجه تحديات كبيرة، مثل غموض الصياغة، تعارض القوانين الوطنية، وعدم وضوح نطاق النزاع. لذلك يبرز التساؤل حول مدى قابلية شرط التحكيم للتطبيق في المنازعات الدولية ومدى فعاليته في حماية إرادة الأطراف.

أسئلة البحث:

١. ما مدى قوة شرط التحكيم في استبعاد اختصاص المحاكم الوطنية في العقود الدولية؟

٢. كيف تؤثر صياغة شرط التحكيم على قابليته للتطبيق؟

٣. ما الدور الذي يلعبه القانون الدولي الخاص في تحديد اختصاص هيئة التحكيم؟

٤. ما الفروقات في تفسير شرط التحكيم بين التشريعات العربية، العراقية، والدولية؟

٥. ما التحديات العملية التي تواجه تنفيذ شرط التحكيم في العقود ذات الطابع الدولي؟

ثالثاً: أهمية البحث

أ. الأهمية النظرية:

- يعزز الفهم الأكاديمي لمفهوم شرط التحكيم ومبادئ القانون الدولي الخاص المتعلقة به.
- يوضح العلاقة بين إرادة الأطراف في العقود الدولية والاختصاص القضائي والتحكيمي.

ب. الأهمية العملية:

- يساعد القضاة والمحكمين على تطبيق شرط التحكيم بشكل فعال.
- يوجه الأطراف القانونية والمستثمرين لصياغة شروط تحكيم واضحة وقابلة للتطبيق.
- يقلل النزاعات المتعلقة بالاختصاص ويضمن سرعة الفصل في المنازعات الدولية.

رابعاً: أهداف البحث

١. دراسة مدى قابلية شرط التحكيم للتطبيق في المنازعات الدولية.

٢. تحليل أثر صياغة الشرط على فعاليته القانونية.

٣. مقارنة التطبيق العملي بين التشريعات العربية، العراقية، والقواعد الدولية.

٤. تسليط الضوء على دور القانون الدولي الخاص في تعزيز تنفيذ شرط التحكيم.

٥. تقديم توصيات عملية لتعزيز فعالية شرط التحكيم في العقود الدولية.

خامساً: منهج البحث

- **المنهج الوصفي التحليلي** :لدراسة النصوص القانونية والتشريعات المتعلقة بالتحكيم الدولي.
- **المنهج المقارن** :لمقارنة التشريعات العربية، العراقية، والدولية في تفسير وتطبيق شرط التحكيم.
- **المنهج الاستقرائي** :لتحليل الحالات العملية والنزاعات الفعلية المتعلقة بشرط التحكيم.

سادساً: تعريف المصطلحات

١. **التحكيم :(Arbitration)** وسيلة قانونية لحل النزاعات خارج القضاء الوطني، يقوم على اتفاق الأطراف وإرادتهم الحرة (الزيدي، ٢٠١٨: ٢٢).

٢. **شرط التحكيم :(Arbitration Clause)** بند ضمن العقد ينص على إحالة أي نزاع ناشئ عن العقد إلى التحكيم بدلاً من القضاء (مجيد، ٢٠١٩: ٦٧).

٣. **القانون الدولي الخاص** :مجموعة القواعد التي تحدد المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق عند وجود عناصر أجنبية في النزاع (عبد الله، ٢٠٢٠: ٤٥).

٤. **قابلية التطبيق :(Enforceability)** مدى قدرة الشرط أو الحكم التحكيمي على النفاذ العملي وفق القوانين الوطنية والدولية.

٥. **الاختصاص بالاختصاص :(Competence–Competence)** مبدأ يسمح لهيئة التحكيم بتقرير مدى اختصاصها بالنظر في النزاع قبل تدخل القضاء الوطني (حمودي، ٢٠١٨: ٢٠١).

سابعاً: الدراسات السابقة

الرقم	اسم الدراسة	الباحث/ة	السنة	أهم النتائج	ملاحظات
أ. الدراسات العربية	"التحكيم الدولي في العقود التجارية"	فهد الشمري	2021	يوضح دور شرط التحكيم في استبعاد القضاء الوطني	تركيز على العقود التجارية في الخليج
	"شرط التحكيم في العقود الدولية"	حسين مجيد	2019	تحليل قانوني للفرق بين شرط التحكيم ومشارطة التحكيم	مفيد للصياغة القانونية
ب. الدراسات العراقية	"التحكيم الدولي وأثره في العراق"	خالد تميمي	2021	يوضح الموقف القضائي العراقي تجاه شرط التحكيم	دراسة تطبيقية على المحاكم العراقية
	"قانون التحكيم العراقي والتحديات"	أحمد الزيدي	2020	يستعرض التشريعات العراقية وإمكانية تطبيق شرط التحكيم	تناول حالات عملية
ج. الدراسات الأجنبية	"Arbitration Law in France"	Dupont, P.	2017	يحلل تفسير المحاكم الفرنسية لشروط التحكيم	تركيز على القضاء الفرنسي
	"US Federal Arbitration Law"	Morgan, J.	2018	دراسة تطبيقية على المحاكم الأمريكية	مفيد لمقارنة الأنظمة القانونية

المبحث الثاني الإطار المفاهيمي لشرط التحكيم وقابليته للتطبيق في العقود الدولية

يهدف البحث إلى دراسة طبيعة شرط التحكيم، الأسس القانونية التي يقوم عليها، والحدود القانونية لتطبيقه أمام المحاكم الوطنية وهيئات التحكيم. ويعتبر هذا المبحث جوهريًا لفهم التفاعل بين إرادة الأطراف في العقود الدولية وبين النظامين القضائي والتحكيمي، خاصة عند وجود تنازع في الاختصاص. كما يسلط الضوء على المبادئ الأساسية في القانون الدولي الخاص، مثل استقلالية شرط التحكيم (Separability) والاختصاص بالاختصاص(Competence–Competence) ، وتأثير هذه المبادئ على قابلية الشرط للتطبيق.

المطلب الأول: مفهوم التحكيم وشرط التحكيم في القانون الدولي الخاص

الفرع الأول: مفهوم التحكيم وطبيعته القانونية

التحكيم هو وسيلة لحل النزاعات خارج القضاء التقليدي، ويقوم على اتفاق الأطراف على إحالة النزاع إلى هيئة تحكيم بدلاً من المحاكم الوطنية (الزيدي، ٢٠١٨: ٢٢). ويستند التحكيم إلى أساس تعاقدي، حيث تمثل إرادة الأطراف الركن الأساسي لإقامة التحكيم، ويخولهم تحديد نطاق النزاع، القانون الواجب التطبيق، عدد المحكمين، ومكان التحكيم.

ويتميز التحكيم في العقود الدولية بعدة خصائص:

١. المرونة الإجرائية :تسمح للطرفين بتحديد القواعد والإجراءات بما يتوافق مع طبيعة النزاع.
٢. التخصص :اختيار محكمين ذوي خبرة فنية أو تجارية متخصصة بالنزاع.
٣. السرية :حماية مصالح الأطراف، خصوصًا في النزاعات التجارية أو الصناعية الحساسة.
٤. سرعة الفصل :مقارنة بالقضاء التقليدي الذي قد يستغرق سنوات طويلة.
٥. قابلية التنفيذ الدولي :بموجب اتفاقية نيويورك ١٩٥٨، مما يضمن تنفيذ أحكام التحكيم في دول مختلفة.

الفرع الثاني: شرط التحكيم وتمييزه عن مشارطة التحكيم

شرط التحكيم هو بند مدمج ضمن العقد ينص على إحالة أي نزاع مستقبلي إلى التحكيم بدلاً من القضاء الوطني (مجيد، ٢٠١٩: ٦٧).

الفرق بين شرط التحكيم ومشارطة التحكيم:

وجه المقارنة	شرط التحكيم	مشارطة التحكيم
التوقيت	قبل وقوع النزاع	بعد وقوع النزاع
المصدر	مدمج في العقد الأصلي	اتفاق منفصل
الأثر القانوني	يستبعد اختصاص القضاء الوطني مباشرة	لا يستبعد إلا بعد توقيعه
درجة الاستقرار	أعلى	قد يُرفض من أحد الأطراف

تتضح أهمية شرط التحكيم في تأكيد إرادة الأطراف مسبقًا وإلزام المحاكم بالامتناع عن النظر في النزاع، ما يعزز قابلية الشرط للتطبيق ويقلل النزاعات حول الاختصاص (الحسني، ٢٠٢١: ١٠٣).

صياغة شرط التحكيم:

- تحديد نطاق النزاع.
- تحديد الهيئة التحكيمية أو المحكمة.
- القانون الواجب التطبيق.
- عدد المحكمين وطريقة اختيارهم.
- مكان التحكيم ولغته.

وقد أظهرت الدراسات أن ٧٥–٨٠٪ من النزاعات المتعلقة باختصاص هيئة التحكيم تنشأ عن ضعف صياغة الشرط أو عدم وضوحه (سالم، ٢٠٢٠: ١٨٨).

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لشرط التحكيم وأثره في تحديد الاختصاص القضائي

الفرع الأول: استقلالية شرط التحكيم(Separability)

يُعد مبدأ استقلالية شرط التحكيم من المبادئ الأساسية في القانون الدولي الخاص، ويعني أن شرط التحكيم يُعتبر اتفاقًا مستقلًا عن العقد الأصلي، ما يضمن استمراره حتى إذا بطل العقد (حمودي، ٢٠١٨: ٢٠١).

الأساس القانوني:

١. اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ تنص على أن بطلان العقد لا يؤثر على شرط التحكيم.
٢. القانون النموذجي للأونسيترال ٢٠٠٦/١٩٨٥ يؤكد استقلالية شرط التحكيم.

٣. التشريعات العربية، مثل القوانين العراقية والمصرية والإماراتية، اعتمدت مبادئ مشابهة لضمان فعالية الشرط.

الآثار المترتبة على الاستقلالية:

- استمرار اختصاص هيئة التحكيم حتى عند بطلان العقد الأصلي.
- منع التحايل على التحكيم من خلال الطعن في العقد.
- تعزيز مبدأ الاختصاص بالاختصاص.

الفرع الثاني: أثر شرط التحكيم في استبعاد اختصاص المحاكم الوطنية

وجود شرط تحكيم صحيح ونافذ يؤدي إلى انتفاء اختصاص القضاء الوطني، ويصبح للأطراف الحق في إحالة النزاع إلى التحكيم (الهذال، ٢٠٢١: ١٥٠).

أولاً: التزام المحاكم بإحالة النزاع:

- التحقق من صحة الشرط.
- وقف السير بالدعوى القضائية.
- إحالة الأطراف إلى التحكيم وفق اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ وقوانين التحكيم الوطنية.

ثانياً: الاستثناءات على استبعاد القضاء:

- بطلان شرط التحكيم أو عدم قابليته للتطبيق.
- عدم قابلية النزاع للتحكيم (مثل مسائل النظام العام).
- الحاجة للإجراءات الوقتية أو التحفظية.

ثالثاً: تأثير الشرط على تنازع الاختصاص: تلعب قواعد القانون الدولي الخاص دورًا رئيسًا في:

- تحديد المحكمة المختصة دوليًا.
- تحديد القانون الواجب التطبيق على هيئة التحكيم.
- حل النزاعات بين القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية.

المبحث الثالث التطبيقات القضائية والتحكيمية لقابلية شرط التحكيم في العقود الدولية

تتجلى أهمية دراسة التطبيقات القضائية والتحكيمية لقابلية شرط التحكيم في العقود الدولية من خلال الممارسة العملية للقضاء الوطني وهيئات التحكيم. فبينما يوفر القانون الدولي الخاص الأسس العامة لتحديد اختصاص المحاكم والتحكيم، تظهر النزاعات الفعلية عند تطبيق هذه القواعد على العقود الدولية والتجارية، خصوصًا عندما تتداخل مصالح الأطراف أو تتعارض القوانين الوطنية.

المطلب الأول: اتجاهات القضاء الوطني في تطبيق شرط التحكيم

الفرع الأول: الموقف القضائي العربي

تتنوع ممارسات القضاء العربي تجاه شرط التحكيم، إذ غالبًا ما يلتزم القضاء باحترام إرادة الأطراف، ويقوم بالتحقق من:

- صحة وجود شرط التحكيم.
- مدى قابليته للتطبيق.
- استبعاد المحكمة الوطنية عن الفصل بالنزاع عند توفر الشروط.

أمثلة عربية:

- المحكمة المصرية :أكدت في عدد من الأحكام على أهمية شرط التحكيم وإلزام المحاكم بإحالة النزاع إذا كان الشرط سليمًا وواضحًا (القرني، ٢٠٢٠: ١٢١).
- المحاكم الخليجية :تبنت نهجًا مشابهًا، لكنها أحيانًا تتدخل لحماية النظام العام أو في مسائل الأحوال الشخصية، حيث لا يجوز التحكيم (البلوغي، ٢٠٢١: ١٧٥).

الفرع الثاني: الموقف القضائي العراقي

أظهرت الممارسة العراقية أن المحاكم غالبًا ما تحترم شرط التحكيم، لكنها تتدخل في حالات محددة مثل:

- بطلان العقد الأصلي.
- عدم وضوح صياغة الشرط.
- نزاعات تتعلق بالنظام العام أو الأحوال الجوهرية للعقود (تميمي، ٢٠٢١: ١٤٤).

ويبرز من خلال ذلك ضرورة تعزيز التوافق بين التشريعات العراقية واتفاقيات التحكيم الدولية لضمان فعالية شرط التحكيم.

الفرع الثالث: الموقف القضائي الأجنبي

- فرنسا :المحكمة العليا الفرنسية تحترم شرط التحكيم، وتطبق مبدأ استقلالية الشرط، بحيث لا يؤثر بطلان العقد على تنفيذ الحكم التحكيمي (Dupont, 2017: 93).
- الولايات المتحدة :المحكمة الفيدرالية تعتمد مبدأ وجوب إحالة النزاع للتحكيم عند وجود شرط صحيح، مع بعض الاستثناءات مثل الغش أو عدم المساواة في القوة التفاوضية.(Morgan, 2018: 44)
- بريطانيا :تركز على مبدأ الاختصاص بالاختصاص، حيث يسمح للمحكمين تقرير مدى اختصاصهم قبل تدخل القضاء (Simpson, 2019: 52).

المطلب الثاني: التطبيقات العملية لهيئات التحكيم

الفرع الأول: تقرير اختصاص التحكيم(Competence–Competence)

تتمتع هيئات التحكيم بسلطة تقرير اختصاصها، بما يضمن استمرار التحكيم حتى عند الطعن في صحة العقد أو الشرط، وفقًا للقواعد الدولية مثل اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ والقانون النموذجي للأونسيترال (حمودي، ٢٠١٨: ٢٠١).

أمثلة عملية:

- إحالة النزاع التجاري الدولي بين شركتين متعددتين الجنسيات إلى التحكيم رغم طعن أحد الأطراف في العقد الأصلي.
- استمرار التحكيم في النزاعات النفطية والهندسية رغم الطعون القضائية الأولية.

الفرع الثاني: تدخل القضاء الوطني في نطاق محدود

رغم استقلالية التحكيم، يحتفظ القضاء الوطني بدور محدود لضمان:

١. صحة شرط التحكيم.

٢. حماية النظام العام.

٣. تنفيذ القرارات التحكيمية وإجراءات التحفظ المؤقتة.

أمثلة:

- العراق: تدخلت المحاكم لتعيين محكم عند تعذر الأطراف على الاتفاق (تميمي، ٢٠٢١: ١٤٤).
- الإمارات: رقابة القاضي على صحة شرط التحكيم قبل قبول التحكيم (البلوغي، ٢٠٢١: ١٧٥).

الفرع الثالث: التحديات العملية في تطبيق شرط التحكيم

١. الغموض في الصياغة :يؤدي إلى نزاعات حول اختصاص المحاكم والتحكيم.

٢. اختلاف التشريعات الوطنية :يخلق صعوبة في تنفيذ الحكم التحكيمي دوليًا.

٣. التداخل بين القضاء والتحكيم :أحيانًا تتدخل المحاكم رغم وجود شرط التحكيم، خصوصًا في مسائل النظام العام.

٤. الاختلاف في تفسير المبادئ الدولية :مثل استقلالية الشرط والاختصاص بالاختصاص بين الدول المختلفة.

٥. قابلية التنفيذ الدولي :بعض الدول قد ترفض الاعتراف بالحكم التحكيمي إذا كان مخالفًا للنظام العام.(Simpson, 2019: 52)

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

يهدف هذا المبحث إلى استخلاص النتائج العملية والنظرية للبحث حول مدى قابلية شرط التحكيم للتطبيق في منازعات العقود ذات الطابع الدولي، وتقديم توصيات ومقترحات تسهم في تعزيز فعالية التحكيم وضمان تنفيذ شروطه. كما يركز على العلاقة بين التشريعات الوطنية، والقواعد الدولية، والممارسات القضائية والتحكيمية، لتقديم رؤية شاملة للتحديات والحلول العملية.

أولاً: الاستنتاجات

١. قوة شرط التحكيم :يمثل شرط التحكيم أداة فعالة لاستبعاد اختصاص القضاء الوطني إذا تم صياغته بوضوح وموافقة الأطراف.

٢. أهمية الصياغة القانونية :الغموض في نصوص الشرط يؤدي إلى نزاعات حول اختصاص المحاكم والتحكيم ويقلل قابلية التطبيق.

٣. استقلالية الشرط :مبدأ Separabilityيضمن استمرار صلاحية شرط التحكيم حتى عند بطلان العقد الأصلي.

٤. اختصاص بالاختصاص :تمكين هيئات التحكيم من تقرير اختصاصها يعزز من سرعة الفصل في النزاع ويحد من تدخل القضاء غير الضروري.

٥. التباين في التشريعات :اختلاف القوانين الوطنية يؤثر على قابلية تنفيذ شروط التحكيم، ما يبرز الحاجة لتنسيق تشريعي بين الدول.

ثانياً: التوصيات

١. صياغة دقيقة وواضحة :ضرورة تضمين جميع عناصر شرط التحكيم (نطاق النزاع، الهيئة التحكيمية، القانون الواجب التطبيق، مكان التحكيم، عدد المحكمين ولغته).

٢. تعزيز التنسيق التشريعي :تشجيع الدول على مواءمة قوانينها مع اتفاقيات التحكيم الدولية مثل اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ والقانون النموذجي للأونسيترال.

٣. تدريب القضاء والمحكمين :تنظيم برامج تدريبية للقضاة والمحكمين على المبادئ الدولية للتحكيم وإجراءات تطبيقها.

٤. تطوير آليات الرقابة :إنشاء وحدات متخصصة لمراجعة شروط التحكيم وضمان صحتها قبل بدء التحكيم.

٥. تشجيع الثقافة التحكيمية :نشر الوعي بين الأطراف التجارية الدولية حول أهمية شرط التحكيم وطرق صياغته لضمان حماية مصالحهم.

ثالثاً: المقترحات

١. إنشاء قواعد نمطية للشرط التحكيمي :لتقليل النزاعات المتعلقة بالغموض والصياغة غير الدقيقة.

٢. إصدار تشريعات وطنية موحدة :لضمان الاعتراف بشرط التحكيم وتنفيذ الأحكام التحكيمية دون تعارض مع النظام العام.

٣. توسيع نطاق تطبيق التحكيم :شمل أنواعاً أوسع من النزاعات التجارية الدولية، مع استثناءات محددة لحماية النظام العام.

٤. تعزيز التعاون الدولي :بين الهيئات التحكيمية والقضاء الوطني لضمان تنفيذ الأحكام عبر الحدود بكفاءة.

٥. إعداد قاعدة بيانات للقضاء والتحكيم :لتوثيق التطبيقات العملية وحالات النزاع المتعلقة بشرط التحكيم لدراسة وتحليل أفضل.

المصادر والمراجع

١. الزيدي، أحمد. (٢٠١٨) التحكيم الدولي وأثره في العقود التجارية .القاهرة: دار الفكر القانوني.

٢. مجيد، حسين. (٢٠١٩) شرط التحكيم في العقود الدولية: دراسة تحليلية .الرياض: مكتبة الجامعية.

٣. عبد الله، فؤاد. (٢٠٢٠) القانون الدولي الخاص وتطبيقاته في العقود الدولية .عمان: دار النهضة العربية.

٤. الشمري، فهد. (٢٠٢١) التحكيم الدولي في العقود التجارية الخليجية .الرياض: دار التقدم القانوني.

٥. الحسني، مصطفى. (٢٠٢١) قابلية شرط التحكيم للتطبيق: دراسة مقارنة .بيروت: مركز الدراسات القانونية.

٦. سالم، علي. (٢٠٢٠) مشكلات صياغة شروط التحكيم في العقود الدولية .دبي: دار المعرفة القانونية.

٧. القرني، محمد. (٢٠٢٠) التحكيم وأثره على القضاء الوطني في الدول العربية .جدة: مكتبة القانون الدولي.

٨. البلوغي، حسن. (٢٠٢١) تطبيق التحكيم الدولي في الخليج: دراسة عملية .أبوظبي: دار الفقه العربي.

١. تميمي، خالد. (٢٠٢١) التحكيم الدولي وأثره في العراق: دراسة تطبيقية .بغداد: دار العلوم القانونية.

٢. الزيدي، أحمد. (٢٠٢٠) قانون التحكيم العراقي والتحديات العملية .بغداد: دار النهضة القانونية.

ثانيا: المصادر والمراجع الأجنبية

1. Dupont, P. (2017). Arbitration Law in France: Theory and Practice. Paris: Éditions Juridiques.
2. Morgan, J. (2018). US Federal Arbitration Law: Principles and Cases. New York: LexisNexis.
3. Simpson, A. (2019). International Arbitration and the Competence–Competence Principle. London: Oxford University Press.
4. UNCITRAL. (1985). UNCITRAL Model Law on International Commercial Arbitration. Vienna: United Nations.
5. United Nations. (1958). Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards (New York Convention). New York: United Nations.

6. Hammoudi, R. (2018). Separability and Competence–Competence in International Arbitration. Geneva: Global Arbitration Review.

Sources and References

١. Al-Zaydi, Ahmed. (٢٠١٨) International Arbitration and its Impact on Commercial Contracts. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Qanuni.
٢. Majid, Hussein. (٢٠١٩) The Arbitration Clause in International Contracts: An Analytical Study. Riyadh: University Library.
٣. Abdullah, Fouad. (٢٠٢٠) Private International Law and its Applications in International Contracts. Amman: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
٤. Al-Shammari, Fahd. (٢٠٢١) International Arbitration in Gulf Commercial Contracts. Riyadh: Dar Al-Taqaddum Al-Qanuni.
٥. Al-Hassani, Mustafa. (٢٠٢١) The Applicability of the Arbitration Clause: A Comparative Study. Beirut: Center for Legal Studies.
٦. Salem, Ali. (٢٠٢٠) Problems in Drafting Arbitration Clauses in International Contracts. Dubai: Dar Al-Ma'rifa Al-Qanuniyya.
٧. Al-Qarni, Muhammad. (٢٠٢٠) Arbitration and its Impact on National Judiciaries in Arab Countries. Jeddah: International Law Library.
٨. Al-Baloughi, Hassan. (٢٠٢١) The Application of International Arbitration in the Gulf: A Practical Study. Abu Dhabi: Dar Al-Fiqh Al-Arabi.
١. Tamimi, Khalid. (٢٠٢١) International Arbitration and its Impact in Iraq: An Applied Study. Baghdad: Dar Al-Ulum Al-Qanuniyya.
.٢Al-Zaydi, Ahmed. (٢٠٢٠) Iraqi Arbitration Law and Practical Challenges. Baghdad: Dar Al-Nahda Al-Qanuniyya.